

## تأثير إجراءات وأساليب وآليات المحاسبة والمراجعة الجنائية

على الحد من ممارسات غسيل الأموال في الدولة الليبية

من وجهة نظر المراجعين العاملين بديوان المحاسبة الليبي

- دراسة استكشافية -

إياد علي مفتاح بالحاج\*

\*كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية - طرابلس

[evadbelhaj7@gmail.com](mailto:evadbelhaj7@gmail.com)

المستخلص:

تناولت الدراسات السابقة بشكلٍ وافي دور المحاسبة والمراجعة الجنائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال، غير أنها لم توضح هذا الدور بشكلٍ تفصيلي. الدراسة الحالية جاءت لسد هذه الفجوة، حيث يتقصى نموذج الدراسة الحالية أثار إجراءات، وأساليب، وآليات المحاسبة والمراجعة الجنائية على الحد من ممارسات غسيل الأموال. وباستخدام نمذجة المعادلات البنائية لعدد (80) استجابة جُمعت من المراجعين العاملين بالإدارة العامة بديوان المحاسبة الليبي، تم التأكد من صلاحية النموذج. وباستخدام تحليل المسار اختبرت فرضيات الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه ليس لإجراءات وأساليب المحاسبة والمراجعة الجنائية أثر ذو دلالة إحصائية على الحد من ممارسات غسيل الأموال في الدولة الليبية، بينما أظهرت أثراً كبيراً لآليات المحاسبة والمراجعة الجنائية على الحد من ممارسات غسيل الأموال. أخيراً، استخلصت الدراسة عدداً من التوصيات التي يُمكن لديوان المحاسبة الليبي الاستفادة منها للحد من الفساد المالي وممارسات غسيل الأموال في ليبيا.

الكلمات المفتاحية:

المحاسبة والمراجعة الجنائية، الإجراءات، الأساليب، الآليات، ممارسات غسيل الأموال، ديوان المحاسبة الليبي.

### Abstract:

The previous studies have thoroughly dealt with the role of forensic accounting and auditing in reducing money laundering practices, but they did not explain this role in detail. The current study was designed to bridge this gap. The model used in this study investigates the effects of procedures,

methods and mechanisms of forensic accounting and auditing on reducing money laundering practices. By using the modeling of structural equations for a number (80) responses collected from the auditors working in the General Administration of the Libyan Audit Bureau, the validity of the model was confirmed. Using path analysis, the study hypotheses were tested. The results of the study showed that accounting and criminal review procedures and methods have no statistically significant effect on reducing money laundering practices in the Libyan state, while they showed a significant impact of accounting and criminal review mechanisms on reducing money laundering practices. Finally, the study concluded a number of recommendations that the Libyan Audit Bureau can take advantage of to curb financial corruption and money laundering practices in Libya.

### Key Words:

Forensic Accounting, Procedures, methods, mechanisms, money laundering practices, Libyan Audit Bureau.

## 1. المقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي تطوراً ملحوظاً منذ أواخر القرن العشرين لا سيما في ظل التطور التكنولوجي والذي ازدادت وثيرته مع حلول القرن الواحد والعشرين. وبالرغم من هذه التطورات الهائلة وعلى الأخص في نظام المعلوماتية، إلا أن بعض ضعفاء النفوس قد وجدوا في هذه التقنيات وسيلة لتحقيق مآربهم الشخصية سواءً بالغش أو التزوير أو التحايل أو التلاعب في القوائم المالية وأخيراً وليس بأخر في جرائم ما أصطلح على تسميته بجرائم غسل الأموال، في محاولةٍ منهم للوصول إلى الربح السريع بدون وجه حق، الأمر الذي نتج عنه أزمات وانهيارات مالية للعديد من الشركات في شتى دول العالم (جاسم، 2019؛ حامد، 2017؛ خليفة، 2017؛ الكبيسي، 2016). وعلى صعيد القطاعات العامة في الدول التي تنهج النظام الاشتراكي، والتي من ضمنها دولة ليبيا، تتمثل عمليات التلاعب والاحتيايل في: قسيمات الرواتب، الحشو في الميزانية العامة، غسيل الأموال، واختلاس الأموال المخصصة لتنفيذ المشاريع الرأس مالية والإئتمانية (Joy and Alexandra, 2020). وتُعد ممارسات غسيل أو تبييض الأموال

محل هذا البحث أحد الجرائم الاقتصادية التي تطرأ على الأموال (أمين، 2018؛ عبيد وعلي، 2014). ومن البديهي أن هذه الجريمة لا يستطيع أن يقوم بها شخص واحد بمفرده، بل تتعداه إلى العديد من الأطراف المحلية والخارجية والذين يشكلون حلقات في سلسلة الجريمة، وهي من الجرائم التقليدية الأخذة في التطور في أشكالٍ وصورٍ مختلفة تتشكل وفقاً للظروف المتاحة في كل زمنٍ وحين، وتتعرض نتائجها سلباً على أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والوظيفية والسلوكية.

وتعتبر ممارسات غسيل الأموال مشكلة عالمية، إذ تحدث في كل من الدولة المتقدمة والنامية (Maharaj, 2020). حيث تشير التقديرات إلى أن قيمة الأموال التي يتم غسلها سنوياً تتراوح ما بين اثنين إلى خمسة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو 800 مليار دولار إلى 2 ترليون دولار أمريكي (UNODC, 2018). وأن كمية الأموال التي يتم غسلها آخذة في الازدياد سنوياً (UNODC, 2011). بالإضافة إلى التطور التكنولوجي والذي بدوره يخلق في فرص جديدة ونشاط أكثر فأكثر لممارسات غسيل الأموال (Nikkel, 2020). وعلى الرغم من أن مشكلة غسيل الأموال هي مشكلة عالمية إلا أن الدول النامية ستكون أكثر ضرراً بنتائجها السلبية (Saleh et al., 2020). وقد أشار قرقاب (2019) مدير الإدارة العامة للرقابة المالية على القطاع العام بليبيا إلى أن "الدولة الليبية هي إحدى الدول التي تعاني من جرائم غسيل الأموال خاصة في السنوات الأخيرة في ظل انقسام المؤسسات السيادية وضعف الرقابة على التحويلات الخارجية وانتشار المجموعات المسلحة مما أدى إلى اختلال النظام المالي للدولة وعدم استقراره". هذا وتُعد ليبيا وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية من أكثر تسعة دول فساداً في العالم خلال العام 2017م، حيث منحتها المنظمة 17 نقطة من أصل 100 نقطة في النزاهة والشفافية في مؤشر مدركات الفساد الصادر عنها للعام 2017م،

والجدول التالي يوضح ترتيب ليبيا وفق مؤشر مدركات الفساد عن الفترة من 2012 - 2017م:

جدول رقم (1): مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية عن ليبيا

خلال الفترة 2012-2017م

الترتيب	النقاط 0 - 100	السنة
174 - 160	21	2012
175 - 172	15	2013
174 - 166	18	2014
167 - 161	16	2015
176 - 170	14	2016
180 - 171	17	2017

- المصدر: (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2017، ص 75)

ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن مستوى الفساد مستمر خلال العقد السابق ولا وجود لأي تحسن يذكر في مدركات الفساد، وبالإضافة إلى ذلك، فقد كشف التقرير الصادر عن ديوان المحاسبة الليبي (2017) عن الفساد المستشري في الدولة، معزراً بالأرقام والشواهد التي تشير بوضوح إلى حجم الفساد، فقد أنفقت الدولة الليبية خلال الفترة من 2012-2017م أكثر من 276 مليار دينار لا يظهر لها أي أثر ملموس على أرض الواقع. وخلال العام 2016م رصد الديوان عدد (31) شركة محلية قامت بالتلاعب بالاعتمادات المستندية برسم التحصيل خلال العام 2016م، حيث ذكر أن إجمالي ما تم توريده (14%) فقط من قيمة الاعتمادات الممنوحة لها وباقي النسبة والتي تصل قيمتها إلى 141 مليون دولار تم تهريبها للخارج (قرقاب، 2019). وتجدر بنا الإشارة أيضاً إلى أن بعض من هذه الأموال المتعلقة بالاعتمادات المستندية؛ والتي لم يتم توريدها بضائعها، قد تكون هي أحد الأسباب التي تؤثر على قيمة الدينار في السوق الموازي الأمر الذي يؤدي إلى التضخم وفقدان الدينار الليبي لقيمته، وارتفاع أسعار السلع. كما رصد الديوان عينة مكونة من (24) حساباً مصرفياً تملكها عائلتين فقط،

تقوم فيما بينها بإجراء عمليات تبادل للأموال بشكلٍ مربب، بلغ حجم التعامل المصرفي بينها خلال الفترة من 01-01-2016م حتى 31-07-2016م أكثر من مليار دينار تمثل معظمها في حركة صكوك وتحويلات مصرفية، في حين اقتصر التعامل النقدي الحقيقي في حدود (56) مليار دينار فقط (قرقاب، 2019).

وبسبب الحقائق المذكورة أعلاه، فقدت المعلومات المحاسبية مصداقيتها، وانعدمت الثقة في الدور الذي يقوم به المراجعون (خليل، 2017). وباعتبار مجالات المحاسبة متعددة التخصصات وتزايد يوماً بعد يوم، ظهر مجال جديد لخدمات المحاسبة والمراجعة سمي بالمحاسبة والمراجعة الجنائية (Hossain, 2020؛ قمبر، 2017). وهو مجال يمزج بين المحاسبة والمراجعة والقانون والتحقيق وذلك لردع وكشف عمليات الاحتيال (Pranathi and UdayaSree, 2020؛ صالح، 2016). وقد استخدمت الكثير من وكالات مكافحة الاحتيال في جميع دول العالم آليات المحاسبة والمراجعة الجنائية لمكافحة جرائم غسل الأموال (Joy and Alexandra, 2020). باعتبارها تهدف بشكلٍ أساسي إلى كشف ومنع الاحتيال ومحاربة الفساد وسوء الاستخدام وتحديد المسؤول عن الجرائم المالية ومساعدة البلدان على محاربة قضايا الفساد والغش (Elseed and Ahmed, 2019). إضافةً إلى كون المحاسبة والمراجعة الجنائية هي إحدى وسائل الإثبات وإجراء التحقيق التي يأمر بها القاضي لغرض الفصل في مسألة ذات طابع فني خاص ليس للقاضي دراية كافية به، لكونه مسألة تقنية شأنها شأن الهندسة والطب وعلوم البحار وغيرها من المهن الغير قانونية (عبد الحق، 2017).

إن تقارير ديوان المحاسبة الليبي المتكررة عن الممارسات الاحتيالية في ليبيا ولو تظهر في وقت متأخر إلا أنها تبرر تطبيق المحاسبة والمراجعة الجنائية ولكن ليس

بالقدر الكافي الذي يحد من هذه الجرائم. وفي هذا الإطار، فإن الدراسة الحالية سوف تناقش آثار إجراءات وأساليب وآليات المحاسبة والمراجعة الجنائية على الحد من ممارسات غسيل الأموال في الدولة الليبية وذلك من وجهة نظر المراجعين العاملين بديوان المحاسبة الليبي، حيث تطرح الدراسة التساؤل الآتي: ما أثر إجراءات وأساليب وآليات المحاسبة والمراجعة الجنائية على الحد من ممارسات غسيل الأموال في الدولة الليبية؟ وتهدف هذه الدراسة للحصول على إجابة لهذا التساؤل حتى يتسنى اقتراح الحلول اللازمة لتصبح المحاسبة والمراجعة الجنائية ناجعة للحد من ارتكاب مثل هذه الجرائم وليست كوسيلة فقط لمحاسبة هؤلاء الجناة.

تتبع أهمية الدراسة من عدة أسباب:

- أولاً: كما أشرنا في البداية إلى أن مشكلة غسيل الأموال هي مشكلة عالمية، وأن البحث في فاعلية المحاسبة والمراجعة الجنائية كأداة للحد من هذه الممارسات سيكون له مردود ايجابي في حياة مختلف المجتمعات، ورؤية أوضح للحفاظ على الموارد، ولا شك بأن هذا الأمر مهم لدولة ليبيا من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والوظيفية والسلوكية، وبالتالي فهي دراسة مهمة لكل المجتمع أفراداً ومؤسسات.

- ثانياً: تتناول الدراسة متغير غسيل الأموال والذي يشكل تهديداً كبيراً للاقتصاد الوطني خاصة في ظل التحديات التي تواجهها دولة ليبيا، ومن حاجة البيئة الليبية المتمثلة بالمؤسسات المعنية ذات الصلة بالمحاسبة والمراجعة الجنائية لمثل هذا النوع من الدراسات، خاصة وأن الدراسة ستطبق على ديوان المحاسبة الليبي والذي يعتبر أعلى جهاز رقابة في الدولة.

- ثالثاً: قلة تناول موضوع المتغيرين في البيئة الليبية، ومن ثم تبصير اهتمام الباحثين والأجهزة الرقابية ومؤسسات المراجعة بأهمية استخدام المحاسبة والمراجعة الجنائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال.

ستقسم الدراسة الحالية على النحو التالي:

- في القسم الموالي، تستعرض الدراسة الإطار النظري للمحاسبة والمراجعة الجنائية وممارسات غسيل الأموال بشكلٍ مختصر، متبوعاً بالدراسات السابقة التي تناولت هذين المتغيرين وما يميز الدراسة الحالية عنهما.
- يلي ذلك القسم المتعلق بنموذج الدراسة، وكيف تم تطوير الفرضيات.
- يليه القسم الخاص بمنهجية البحث، وأداته، بالإضافة إلى مجتمع وعينة الدراسة.
- ثم قسم تحليل بيانات الدراسة.
- وأخيراً القسم المخصص لمناقشة النتائج.

## 2. مراجعة الأدب والدراسات السابقة

### 1.2 المحاسبة والمراجعة الجنائية

تُشير الأدلة إلى أن مهنة المحاسبة والمراجعة الجنائية ليست حقلاً جديداً؛ غير أن تطبيقها لم يكن بشكلٍ مباشرٍ ومسمى (برزان وخلف، 2016؛ مسعود، 2015؛ الجبوري والخالدي، 2013؛ Rasey, 2009; Rezaee, et al, 2016). وقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة والمراجعة الجنائية وظهورها في الأدب المحاسبي في أواخر القرن العشرين (Crumbley, 1995). وقد أشار الجبوري والخالدي (2013) و Owojori and Asaolu (2009) إلى أن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى انتشار المحاسبة والمراجعة الجنائية وتطورها وزيادة الطلب عليها، ومن أهمها: فشل لجان المراجعة والمراجع الداخلي عن كشف مختلف الحقائق والجوانب الخفية الأخرى للاحتيال المؤسسي، وإن الطريقة المستعملة في تعيين مراقبي الحسابات القانونيين لا تضمن الاستقلال لأنها تحمل التواطؤ والضغط بحكم موقعها في الهيكل التنظيمي، بالإضافة إلى ذلك، لا تتمثل وظيفة المراجع الخارجي في الكشف عن الاحتيال في الكشوفات

المالية، وإن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في إبداء الرأي حول مدى ملائمة إجراءات إعداد التقارير المالية للشركة المدققة التي تعتمد معايير المحاسبة الدولية.

قدم الباحثون في الأدب المحاسبي تعريفاتٍ مختلفة للمحاسبة والمراجعة الجنائية يدور فحواها على أنها حقل من حقول المحاسبة، ومفهوم حديث وقديم في آنٍ واحد، يجمع بين مهارات المحاسبة والمراجعة والتحقيق لفض النزاعات المالية والتأكد من مصداقية القوائم المالية (Elseed and Ahmed, 2019)؛ صيام وعبدالله، 2019؛ الكبسي، 2016؛ شعبان، 2016؛ البقاعين، 2015؛ الجبوري والخالدي، 2013). وقد أشار Crumbley (2002) إلى أن المحاسب الجنائي المؤهل يشبه كعكة الزفاف المكونة من ثلاثة طبقات، الطبقة السفلية وهي الأكبر، والتي تمثل الخلفية المحاسبية القوية له، في حين تكون الطبقة المتوسطة ذات حجم أصغر وهي تمثل المعرفة في مجالات المراجعة والرقابة الداخلية وتقييم المخاطر والكشف عن الاحتيال، أما الطبقة العليا وهي الطبقة الأصغر فهي تمثل الفهم الأساسي للبيئة القانونية، بينما تمثل الكريمة التي تغطي سطح الكعكة مهارات الاتصال الشفوية والكتابية.

ويعتبر المراجع الجنائي خبير من الخبراء الذين تستعين بهم المحاكم ضمن الخبرة القضائية في فض النزاعات المرفوعة أمامها ضمن مجال مهنتهم، وتستخدم تسميات مختلفة لوصف من يقدم المساعدة للمؤسسات القضائية في تحقيقات الجرائم التجارية ذات الطبيعة المالية، وتتضمن هذه التسميات ممتحن الاحتيال Fraud Examiner، مراجع الاحتيال Fraud Auditor، المراجع القضائي Forensic، ويطلق على الخبير في المحاسبة أمام المحاكم الليبية "الخبير الحسابي" (رمضان، 2010)، بينما توجد له في بعض الدول الأخرى العديد من التسميات منها: مالي قضائي معتمد (CFF)، المحاسب القضائي المعتمد (CFA)، ومحقق قضائي معتمد (CFI).



وتسعى المحاسبة والمراجعة الجنائية من خلال تطبيقها إلى تحقيق جُملة من

الأهداف، والتي يمكن تلخيص بعضها فيما يلي (برغل، 2015؛ السيسي؛ 2006):

• توفير المعلومات المالية والمحاسبية للأغراض القانونية باعتبارها الجسر الذي يربط النظام المحاسبي بالنظام القضائي، ومن تم إجراء التحليل المحاسبي المُعد وفقاً لاحتياجات القضاء والمحكمة وبغية حسم الدعاوى موضوع النزاع.

• تحديد أكثر المجالات أو الأنشطة غير القانونية خطراً لدى العميل؛ والتي تساعد على ارتكاب الاحتيال والفساد، وتجميع الأدلة الهامة والكافية، وتقديم تقرير يتضمن رأياً فنياً مهنياً محايداً يساعد على النظر في الدعاوى الجنائية وحسم المشاكل المطروحة.

• توفير مراجعين جنائيين متخصصين تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والمراجعة ومهارات التقصي في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا بمثابة خبراء ومستشارين يساهمون في حسم الدعاوى القضائية وتحقيق العدالة.

• كشف ومنع الاحتيال والفساد وسوء الاستخدام، الأمر الذي ينعكس على حماية المال العام.

• تحسين كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الخارجية والوفاء بمسئولياتها في منع واكتشاف الاحتيال.

• محاولة سد فجوة التوقعات في المراجعة، والمتمثلة بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به المراجع حال أدائه لمراجعة القوائم المالية، وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به المراجعون على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم بخصوص اكتشاف الاحتيال والفساد.

## 2.2 غسيل الأموال:

هناك اهتمام متزايد بقضايا غسيل الأموال، خاصةً من قبل أجهزة الرقابة المالية

حول العالم، ويأتي هذا الاهتمام انطلاقاً من الأنشطة الإجرامية المتمثلة في تجارة

المخدرات والأسلحة وتزوير العملات، والتي تؤدي إلى زيادة ونمو أنشطة عمليات غسل الأموال، حيث أن هذه الأنشطة تتطلب عملية غسل الأموال حتى تصبح أموالها مشروعة تكتسب المظهر الشرعي والقانوني ليتقبلها المجتمع.

وبناءً على ذلك تُعرف مجموعة العمل المالي FATF غسل الأموال بأنه "عملية إخفاء العائدات من الأنشطة الإجرامية من أجل تمويه أصلها غير المشروع بغرض إضفاء الشرعية على الأرباح غير القانونية من الجريمة ([www.fatf.gafi.org](http://www.fatf.gafi.org)). ووفقاً للقانون الليبي رقم (2) لسنة 2005 بشأن مكافحة

غسل الأموال:

أولاً: يُعد مُرتكباً لجريمة غسل الأموال كلٌّ من أتى سلوكاً من أنماط السلوك التالية:

أ- تملك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو استعمالها أو استغلالها، أو التصرف فيها علي أي وجه أو تحويلها أو نقلها أو إيداعها أو إخفاؤها بقصد تمويه مصدرها غير المشروع.

ب- تمويه حقيقة الأموال غير المشروعة أو إخفاء مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها أو حيازتها.

ج- الاشتراك فيما سبق بأي صورة من صور الاشتراك.

ثانياً: تكون الأموال غير مشروعة، إذا كانت متحصلة من جريمة بما في ذلك الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تكون الدولة طرف فيها.

وتتضمن عملية غسل الأموال ثلاثة عناصر وهي الغاسل، الغسول، والمغسول. فالغاسل: هو الشخص أو المؤسسة التي تحوز أو تمتلك الأموال الغير مشروعة وتسعى إلى غسلها. والغسول: هو المؤسسة أو المصرف الذي يقوم بالإجراءات

المخالفة للقانون. والمغسول: هو عبارة عن الأموال أو المتحصلات أو غيرها، والمراد غسلها (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار).

وعملية غسل الأموال تمر بمراحل متعددة، حيث يتفق أغلب فقهاء المال والاقتصاد والمهتمين بالشأن الاقتصادي على أن عملية غسل الأموال تمر بثلاث مراحل يمكن أن تحصل جميعها دفعةً واحدة ويمكن أن تحصل كل مرحلةٍ فيها بشكلٍ مستقل عن الآخر، ومن خلال هذه المراحل يحاول غاسلي الأموال جعل أموالهم تبدو وكأنها جاءت بوسائل شرعية من أجل ابعادها عن اية مسائلة قانونية (رشيد وعبد القادر، 2016). ويمكن تلخيص هذه المراحل فيما يلي:

1. مرحلة التوظيف: ويقصد بها إيداع الأموال التي تم الحصول عليها من أعمال غير مشروعة في شركات مالية أو مصارف أو مؤسسات ادخار محلية أو خارجية، وذلك بغرض إبعاد الشبهات والشكوك حول مشروعية مصدرها (حجازي، 2006). وتعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل، لأنها تُظهر أن هناك مبالغ كبيرة من السيولة في أيدي أشخاص أو مؤسسات ليس لديهم مصدر مشروع لها، الأمر الذي يدفع بهم إلى تغيير شكلها (سعودي، 2015).

2. مرحلة التغطية: حيث يتم إخفاء المصادر غير القانونية للأموال من خلال سلسلة من العمليات المالية المعقدة، حيث تستخدم العديد من الطرق لإخفاء مصادر الأموال الغير مشروعة، بما في ذلك إنشاء مشروعات واجهة كالشركات القانونية التي تملكها جماعات الجريمة المنظمة، أو عن طريق الاستثمار في أصول حقيقية كالعقارات والسيارات، أو شراء المجوهرات والأحجار الكريمة (سعودي، 2015).

3. مرحلة الدمج: حيث يتم دمج الأموال غير المشروعة في الاقتصاد المشروع وإضفاء الصفة الشرعية عليها باعتبارها أموال نظيفة، بحيث تبدو هذه الأموال مشتقة من الأنشطة الإجرامية التي يتم الحصول عليها منها (سلامة، 2013).

### 3.2 الدراسات السابقة

وبالنظر إلى ندرة الدراسات العربية التي تناولت موضوع البحث، فقد تمكن الباحث من العثور على ستة دراسات تناولت بشكلٍ أو بآخر متغيري البحث.

- بدايةً بالجديني (2009) حيث بحث في إمكانية استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة الجرائم المالية وغسيل الأموال في القطاع المالي في سوريا، وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تواجه دولة سوريا في استخدام المحاسبة القضائية والتحقيقية في القطاع المالي.

- أما سعودي (2015) فقد أشار في دراسته حول دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال بمصر إلى أن مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية تواجه العديد من الصعوبات أهمها عدم وجود معايير تحدد واجبات ومسؤوليات المحاسب القضائي، وعدم وجود هيئات مهنية لمنح تراخيص مزاولة مهنة المحاسب القضائي، هذا وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المحاسبة القضائية تلعب دوراً فعالاً في الحد من ممارسات غسيل الأموال من خلال امتلاك المحاسبين القضائيين لمهارات التحقيق والتحري بالإضافة إلى الخبرة الكافية في مجال المحاسبة والمراجعة والقانون.

- إضافةً إلى ذلك، فقد بحث صابر وأحمد (2017) في تشخيص العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للمحاسبة وظاهرة غسيل الأموال في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال مقارنة بين تجربة تركيا والجزائر، وقد توصل الباحثان إلى أن المحاسبة قد أصبح لها دور حديث في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، من خلال إشراك ممارسي المهنة في

صنع القرار، ومحاولة الرفع من مستوى فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من أجل ضمان شفافية المعلومات.

- هذا وقد قدم الوكيل (2018) مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في البيئة المصرية، وقد خلص إلى أن المتطلبات الأساسية للمحاسب القضائي تختلف عن المتطلبات الأساسية للمراجع الخارجي، حيث يحتاج الأول إلى مجموعة من الخصائص والمعارف والمهارات لمكافحة عمليات غسيل الأموال، بالإضافة إلى مجموعة من الأساليب والإجراءات، كما توصل الباحث إلى أن استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في البيئة المصرية يحتاج إلى توافر مجموعة من المقومات أهمها: إنشاء جمعية مهنية رسمية ومستقلة تحت مسمى جمعية المحاسبين القضائيين المصرية، وإلزام المراجعين الراغبين في اعتمادهم كمحاسبين قضائيين بقضاء 80 ساعة من التعليم المهني المستمر في مجال المحاسبة القضائية، وعلم الجريمة، وتكنولوجيا المعلومات، ومكافحة عمليات الاحتيال وغسيل الأموال، وقيام الجامعات المصرية بتخصيص وتدريس مقررات خاصة بالمحاسبة القضائية.

- أما أمين (2018) فقد قام بدراسة دور المحاسبة القضائية وأساليبها في الحد من عمليات غسيل الأموال والتهرب من خلال استطلاع لعدد (86) من أساتذة الجامعات والمعاهد وفئة من مراقبي الحسابات وعينة من مدراء الشركات والمصارف في مدينة أربيل - العراق إزاء ذلك، وقد أظهرت النتائج أن هناك شبه إجماع من بين المستجيبين على أن هناك دور لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال وتهريبها.

- وبحثت قمبر (2020) عن كيفية مساهمة المحاسبين الجنائيين في تطوير أساليب مكافحة غسل الأموال بالمصارف التجارية بالتطبيق على مصرف الجمهورية - ليبيا. من خلال استقصاء آراء عدد (25) من موظفي إدارتي التفتيش والمراجعة الداخلية بمصرف الجمهورية بمدينة طرابلس، وقد توصلت الدراسة إلى جُملَة من النتائج أهمها أن المحاسبين الجنائيين لديهم إمكانية المساهمة في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية، وذلك من خلال مساهمتهم في فحص المعاملات والسجلات، وعملية اتخاذ القرارات، وعملية إعداد التقارير، بالإضافة إلى فحص ثقافة الشركة والحاكمية المؤسسية للمصارف التجارية.

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المجال الخاص بالدراسة، حيث تناولت جميعها متغيري البحث؛ المحاسبة والمراجعة الجنائية وممارسات غسل الأموال. وعلى الرغم من الاهتمام الواضح بموضوع البحث، غير أن أغلب الدراسات السابقة كانت نظرية ووصفية في طبيعتها، أما أن تستخدم المنهج النظري أو تعتمد على تطوير استبانة من قبل الباحث تصف حالة، أو دور، أو معوقات ومبررات استخدام. هذا وقد أجمعت جُل الدراسات السابقة على الدور الذي تلعبه المحاسبة والمراجعة الجنائية في الحد من ممارسات غسل الأموال، إلا أنها لم تحدد بالتفصيل طبيعة هذا الدور. لذا فإن الدراسة الحالية تعالج هذه الفجوة من خلال تطوير نموذج يتناول متغيرات المحاسبة والمراجعة الجنائية مقاسةً بشكلٍ مستقل، وبيان اثارها على الحد من ممارسات غسل الأموال؛ وهو ما سوف يتم استعراضه في القسم التالي من البحث. إضافة إلى ذلك فإن الدراسة الحالية تبحث عن آثار إجراءات وأساليب وآليات المحاسبة والمراجعة الجنائية على الحد من ممارسات غسل الأموال في الدولة الليبية، وهي بيئة تختلف عن البيئات التي أُجريت فيها الدراسات السابقة، خاصةً وأنه على حسب علم الباحث توجد ندرة في الأبحاث التي ربطت بين متغيري البحث في دولة ليبيا، وحيث تعتبر دولة ليبيا

بيئة ترتبط بها عمليات غسيل الأموال في كثيرٍ من الأحيان، خاصةً بعد الأزمات التي مرت بها في العقد الأخير. وبالتالي تعتبر هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة.

**3. نموذج البحث وتطوير الفرضيات:**

توجد علاقة وثيقة بين جريمة غسل الأموال ومهنة المحاسبة، حيث أن مهنة المحاسبة تقوم بتسجيل وتحليل العمليات المالية التي تحدث في الوحدات، والتي ربما ينتج عليها أنشطة ومعاملات مالية مشبوهة نتيجة جريمة غسل الأموال (جميل، 2012).

وتشير الأدبيات المحاسبية إلى أن للمحاسبة والمراجعة الجنائية دورٌ كبير في الحد من ممارسات جريمة غسل الأموال ( Okafor and Agbiogwo, 2016; Nonye and Okoli, 2015؛ أمين، 2018؛ صابر، 2017). وبناءً على ذلك قام الباحث بتطوير نموذج بحثي لبيان آثار أبعاد المحاسبة والمراجعة الجنائية على الحد من ممارسات غسل الأموال في الدولة الليبية، وقد تم الاستناد إلى دراسة إدريس (2019) في تحديد أبعاد المحاسبة والمراجعة الجنائية كمتغير مستقل؛ والتي تمثلت في: الإجراءات، الأساليب، والآليات، وذلك بالاعتماد على نظريتي الوكالة والمحاسبة الإيجابية، حيث تشير نظرية الوكالة إلى المشكلات التي تنشأ بين أعضاء مجلس الإدارة وبين المالكين، والتي من أبرزها مشكلة التلاعب والغش في المعلومات المحاسبية مما أدى إلى التفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي حقوق الطرفين، مما ساعد على الاهتمام بالمحاسبة والمراجعة الجنائية، أما نظرية المحاسبة الإيجابية فهي تهتم بعنصرين وهما عملية التنبؤ بالأحداث والتركيز على ردود أفعال الأطراف المعنية بالأحداث، ومدى استجابة إدارة الشركة للمعايير المعمول بها، وإن الهدف من هذه النظرية هو تطوير آليات وتقنيات المحاسبة والمراجعة الجنائية واستخدامها في التنبؤ بالممارسات الاحتيالية والكشف عنها والحد منها (صالح، 2003). أما المتغير التابع فقد تمثل في الحد من ممارسات غسل الأموال، وقد تم قياس هذا المتغير بالاستناد إلى دراسة سعودي (2015). وانطلاقاً من ذلك تم صياغة الفرضيات كالتالي:



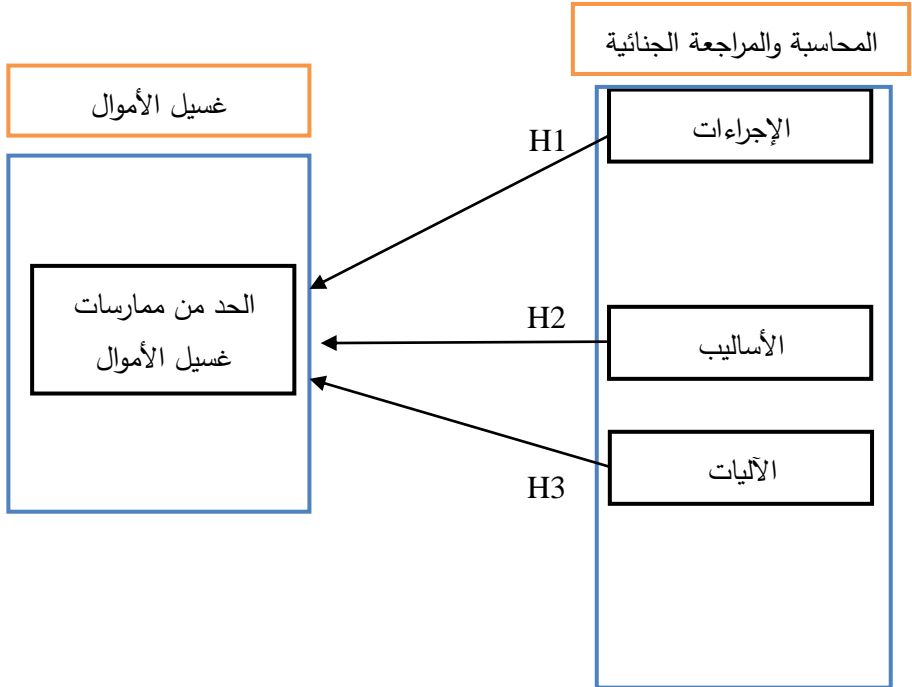
H1: لإجراءات المحاسبة والمراجعة الجنائية أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال في الدولة اللببية.

H2: لأساليب المحاسبة والمراجعة الجنائية أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال في الدولة اللببية.

H3: لآليات المحاسبة والمراجعة الجنائية أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال في الدولة اللببية.

ومن خلال الفرضيات السابقة، الشكل رقم (1) يوضح نموذج الدراسة.

شكل رقم (1): نموذج الدراسة



ويلاحظ من خلال الشكل السابق أن المتغير المستقل يتمثل في المحاسبة والمراجعة الجنائية ومتغيراتها (الإجراءات، الأساليب، والآليات)، أما المتغير التابع تمثل في الحد من ممارسات غسيل الأموال.

تشير إجراءات المحاسبة والمراجعة الجنائية إلى جُملة من الإجراءات التي تقوم عليها المحاسبة والمراجعة الجنائية لكي يتم الكشف عن قضايا الفساد المالي والإداري، ونستعرض بعض هذه الإجراءات كآلاتي (لظفي، 2005؛ Zysman, 2001):

• الالتقاء بالعميل: وذلك لمعرفة ما هي المشكلة؟ وتحديد أبعادها، وأثارها، وكذلك الدوافع التي أدت إلى حدوث المشكلة سواءً كانت دوافع شخصية إجرامية أم أخطاء غير مقصودة أدت إلى ظهورها.

• مراجعة الصراع: وذلك لتحديد الأطراف المعنية واللاعبين الأساسيين فيها.

• التحقيق الأولي: وذلك من خلال إعادة النظر في الوثائق ذات الصلة بالحالة المعروضة.

• وضع خطة عمل بالأهداف والمنهجية التي تستخدم لحل المشكلة.

• جمع وتقييم الأدلة لضمان صحة المعلومات للإحاطة بالقضية محل التحكيم، وقبل الإدلاء بالرأي. وتحليل الأضرار وقيمتها الحالية وتحليل الحساسية واستخدام الحاسوب والخرائط وغيرها لشرح النتائج.

• إعداد التقرير النهائي موضحاً فيه نطاق التحقيق، والمنهج المستخدم، والقيود المفروضة على النطاق، والنتائج وآراء الخبير الحسابي أو المحاسب الجنائي، إضافةً إلى الجداول وأدلة الإثبات التي جمعها، دون اغفال أي حقائق حتى لا يسمح بالتشكيك في سلامة التقرير.

ويقصد بالأسلوب الطريقة أو النهج الخاص بالعمل (هاشم وآخرون، 2018).

أما أساليب المحاسبة والمراجعة الجنائية فهي تشمل عدة أساليب وتقنيات محاسبية وتدقيقية وتحقيقية يحتاجها فريق عمل المحاسبة والمراجعة الجنائية للبحث عن الدليل المالي وتحليله، وكذلك توصيل النتائج في شكل تقرير وعرض الوثائق والمساعدة في الإجراءات القضائية والقانونية (Crumbley, 2009). وتتمثل هذه الأساليب في الآتي (جاسم، 2019):

• المراجعة التفاعلية: والغرض منها إجراء التحقيقات اللازمة عن المجالات أو الأنشطة غير القانونية والمشبوهة لتحديد ما إذا كان هناك احتيال، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك، وتجميع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوي القضائية.

• المراجعة البعدية: والتي تهدف إلى فحص عدة مظاهر مختلفة، وهي تتضمن ما يلي:  
أ- المراجعة التشريعية: والتي تستند إلى دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، وضمان حماية الأصول والموارد المختلفة.

ب- الالتزام المنظم: ويستخدم في حالة المراجعة الحكومية، حيث يتم التأكد من مدى التزام الوحدة بالقوانين والأحكام والتشريعات عند صرف وإثبات المدفوعات الحكومية.  
ج- الآراء التشخيصية: يتم استخدامها لإجراء اختبارات لتحديد مخاطر الغش والاحتيال، والتركيز على فحص المناطق المستهدفة.

أما آليات المحاسبة والمراجعة الجنائية، فالمقصود بها هنا المهارات والقدرات والمعارف الواجب توفرها لدى الخبير الحسابي أو المراجع الجنائي. واستناداً إلى الدراسات السابقة، فإن آليات المحاسبة والمراجعة الجنائية المقترحة لمكافحة الغش والفساد المالي تتمثل في (أحمد، 2013): المهارات والقدرات والمعارف المتخصصة في فحص وتقليل حالات الغش والتعامل مع الأساليب الاحتيالية للفساد، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات لمكافحة حالات الغش والفساد والمهارات التفاوضية لحل النزاعات

الجنائية المتعلقة بحالات الغش، ومهارات فحص جرائم قرصنة الإنترنت وجرائم غسل الأموال، والقدرة على وضع آليات لتحديد مقدار الخسائر والأضرار الاقتصادية المحتملة.

#### 4. منهجية البحث:

بالنظر إلى طبيعة الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمسلك يمكنه من الوصول إلى المعرفة، باعتباره طريقة دقيقة وتساهم بشكل مباشر في الوصول إلى أهداف الدراسة. وتستند الدراسة في جانبها النظري على مراجعة نظرية للمحاسبة والمراجعة الجنائية وممارسات غسل الأموال، بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة، أما الجانب العملي فقد تم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

#### 1.4 تصميم أداة الدراسة:

من أجل دراسة أثار إجراءات وأساليب وآليات المحاسبة والمراجعة الجنائية على الحد من ممارسات غسل الأموال في الدولة الليبية، والتأكد من صحة فرضيات الدراسة، تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث تم تصميمها بالاستناد إلى الدراسات السابقة. وقد استخدمت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي المتدرج من (موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة)، وبوزن (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي. واحتوت الاستبانة على عدد (4) أبعاد وهي: الإجراءات، الأساليب، الآليات، والحد من ممارسات غسل الأموال. إضافةً إلى عدد (3) أسئلة اهتمت بالبيانات الديموغرافية والوظيفية للمبحوثين وتمثلت في الجنس، سنوات الخبرة في العمل، والمؤهل العلمي.

وقد شملت الاستبانة عدد (24) عبارة، حيث تم تبني عبارات الإجراءات والأساليب والآليات من دراسة إدريس (2019). أما بالنسبة لعبارات الحد من ممارسات غسل الأموال فقد تم تبنيها من دراسة سعودي (2015).

وبعد استكمال الاستبيان وتجهيزه، تم إخضاعه للتقييم بواسطة عدد (7) من المحكمين من ذوي الخبرة الواسعة والمعرفة المهنية، وطلب منهم إبداء ملاحظاتهم وآرائهم حول ملائمة فقرات أداة الاستبانة، ومدى وضوحها، وسلامتها اللغوية، وكذلك تقديم اقتراحات فيما يخص حذف أو دمج الفقرات بما يتناسب مع أغراض الدراسة. وبعد سحب الأداة من المحكمين، تم اعتماد آرائهم، مما أدى إلى إعادة كتابة بعض الفقرات، وبقي عددها كما هو. حتى أصبحت الاستبانة أكثر ملائمة لأغراض الدراسة.

#### 2.4 مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار مجتمع الدراسة من المراجعين العاملين بديوان المحاسبة الليبي - الإدارة العامة، وقد تم اختيار ديوان المحاسبة الليبي كمجتمع للدراسة لكونه الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ليبيا، ويهدف إلى تحقيق رقابة فعالة على المال العام والتحقق من حسن استخدامه. وكذلك لكبر عدد المراجعين فيه حيث يعمل في الإدارة العامة للديوان ما يقارب (180) مراجع (م. من داخل الديوان). وبالاستناد إلى الجدول الذي قدمه Kergcie and Morgan (1970) تم احتساب عدد أفراد العينة وكانت (123) مراجع. استغرقت عملية جمع البيانات 12 يوماً، حيث تم توزيع (125) استبانة بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات بديوان المحاسبة الليبي، وقد تم استرجاع عدد (80) استبانة صالحة للتحليل، أي بمعدل اكمال 64%.

#### 3.4 البيانات الديموغرافية والوظيفية:

ولما كانت عينة الدراسة المأخوذة تمثل (80) مراجعاً، أظهرت نتائج الإحصاءات أن 85% من المبحوثين من الذكور بينما 15% إناث. هذا وبالإضافة إلى أن أكثر من 75% من المبحوثين هم من حملة البكالوريوس. كذلك بينت النتائج أن أغلب أفراد العينة (68%) لديهم خبرة لأكثر من 5 سنوات في مجال العمل.

## 5. تحليل البيانات:

في هذا الجزء من الدراسة، يتم تحليل البيانات التي تم جمعها من المجيبين بواسطة الاستبانة، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية والتي تخدم أهداف الدراسة. وقد استعمل الباحث Microsoft Excel والبرنامج الإحصائي للحزم الإحصائية SPSS، وكذلك نمذجة المعادلات البنائية SEM باستخدام AMOS وذلك لغرض اختبار فرضيات الدراسة.

## 1.5 الإحصاءات الوصفية واعتدالية البيانات:

ولكي يتم استخلاص الإحصاءات الوصفية العامة، أُخضعت البيانات التي وفرتها الاستبانة الموزعة على المبحوثين للتحليل الإحصائي الوصفي، حيث استخدم المتوسط الحسابي باعتباره مقياساً لتحديد إيجابية أو سلبية ردود المبحوثين على أبعاد الدراسة، والانحراف المعياري باعتباره مؤشراً عن مدى الاتساق أو الاختلاف بين الآراء حول أبعاد الدراسة، والوسيط لأبعاد الدراسة لمقارنته مع المتوسط الحسابي وتحديد ما إذا كانت البيانات معلمية أو لامعلمية. وأخيراً اختبارات الالتواء والتفطح لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. أنظر الجدول رقم (2):

جدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	الالتواء		التفطح	
				القيمة الإحصائية المعياري	الخطأ المعياري	القيمة الإحصائية المعياري	الخطأ المعياري
الإجراءات	3.69	3.75	0.61	-0.15	0.30	-0.37	0.53
الأساليب	4.02	4.00	0.55	-0.60	0.27	0.51	0.53
الآليات	3.57	3.67	0.54	-0.41	0.27	1.87	0.53
الحد من ممارسات غسيل الأموال	3.86	3.88	0.58	-0.23	0.27	-0.27	0.53

تشير نتائج الإحصاءات الوصفية بشكلٍ عام إلى أن ردود المبحوثين على أبعاد نموذج الدراسة كانت إيجابية، حيث أن جميع متوسطات الأبعاد تحصلت على

قيمة أعلى من (3.40). كما أظهرت النتائج تقارباً كبيراً للانحرافات المعيارية، حيث وقعت ما بين 0.54 كحد أدنى و0.61 كحد أعلى؛ وهذا يشير إلى أن عينة الدراسة تستجيب بشكلٍ وثيق على أبعاد الدراسة.

أما فيما إذا كانت البيانات معتدلة، فقد أظهرت نتائج اختبارات الالتواء والتقلطح أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أنها وقعت في نطاق مقبول لقيم الالتواء والتقلطح (i.e  $\leq 2.58$ ) (Hair et al., 2010). بالإضافة إلى ذلك، تظهر النتائج قيم متقاربة للمتوسط الحسابي والوسيط، مما يشير إلى معلمية البيانات (Hair et al., 2010).

## 2.5 الثبات والمصادقية:

أولاً، تم التحقق من استقرار أداة الدراسة للتأكد من استقرار النتائج. وقد أستخدم في ذلك معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha. وقد حققت أبعاد الدراسة ثباتاً مقبولاً توافقاً مع Nunnally (1967) حيث أشارت إلى أن المصادقية في المرحلة الأولى من البحوث الأساسية من 50% حتى 60%، وأن زيادة المصادقية لأكثر من 80% ربما تكون إسراف. ونظراً لقيود ألفا كرونباخ اقترح Cornbach (1970) أن قيمة ألفا كرونباخ يجب أن تكون أكثر من 70%، ومع ذلك يعتبر معامل الثبات 50% فما فوق مقبولاً في الأدب (Bowling, 2009). دعماً للثبات، تم استخدام معادلة جوتمان Guttman Split-Half Coefficient لقياس التجزئة النصفية، وقد حققت أبعاد الدراسة معامل ثبات أعلى من 50%، وتؤكد هذه النتيجة أن ثبات أبعاد الدراسة يُعد مقبولاً، ويصلح للاستخدام كأداة لجمع البيانات، والجدول رقم (3) يستعرض ثبات أداة الدراسة.

جدول رقم (3): معامل ألفا كرونباخ وجوتمان لقياس ثبات أداة الدراسة

ت	أبعاد الدراسة	عدد العبارات	قيمة الثبات	
			Guttman Split-Half Coefficient	Cronbach's Alpha
1	الإجراءات	4	0.51	0.57
2	الأساليب	6	0.82	0.83
3	الآليات	6	0.52	0.66
4	الحد من ممارسات غسل الأموال	8	0.71	0.80

وفي المرحلة الثانية من التحليل، يتم تقييم مدى ملائمة العينة وكفايتها للتحليل

العالمي، بالإضافة إلى ملائمة البيانات. ولذلك، تم استخدام اختبار KMO (Kaiser-Meyer-Olkin) وBartlett's Test of Sphericity. والجدول رقم (4) يظهر نتائج الاختبارين.

جدول رقم (4): اختبائي KMO وBartlett's Test of Sphericity

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		0.71
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	989.169
	df	276
	Sig	0.000

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة KMO أعلى من 70% مما يشير إلى كفاية

العينة وصلاحيتها لاختبار التحليل العالمي الاستكشافي، كما نلاحظ أن اختبار Bartlett's Test of Sphericity قد أظهرت نتائجه أن قيمة Approx. Chi-Square تساوي 989.169 دالة إحصائية مما يؤكد ملائمة البيانات للتحليل العالمي تبعاً لذلك، تم استخدام اختبار HTMT (Monotrait-Heterotrait Ratio). لفحص تمايز أبعاد الدراسة، وذلك باستخدام AMOS V.26، حيث تشير صلاحية التمايز إلى المدى الذي تكون في المتغيرات متميزة حقاً عن بعضها البعض وغير



متداخلة، وينظر (2011) Kline إلى صلاحية التمايز بأن لا تتعدى القيم 0.85. الجدول رقم (5) يبين نتائج الاختبار.

جدول رقم (5): صحة التمايز Discriminant Validity

الحد من ممارسات غسيل الأموال	الآليات	الأساليب	الإجراءات	
			1.000	الإجراءات
		1.000	0.259	الأساليب
	1.000	0.312	0.357	الآليات
1.000	0.617	0.200	0.215	الحد من ممارسات غسيل الأموال

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم HTMT لم تتعدى 0.85، أي أنها تحقق صلاحية التمايز بين أبعاد الدراسة. أخيراً، تم إجراء اختبار التحليل العاملي الاستكشافي Exploratory Factor (Analysis) EFA للتحقق من صدق المقياس، والجدول رقم (6) يبين النتائج.

جدول رقم (6): مصفوفة التحليل العاملي الاستكشافي

الحد من ممارسات غسيل الأموال	الآليات	الأساليب	الإجراءات	فقرات أبعاد الدراسة
			0.691	جمع الأدلة وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات باستخدام التقنيات المناسبة.
			0.513	تحليل الأضرار باستخدام الحاسوب والخرائط لشرح النتائج.
			0.457	تحسين أداء مراجعي الحسابات عن طريق التأهيل العلمي والعملية.
			0.386	إعداد التقرير النهائي عن أي مشكلة مبيناً فيه نطاق العمل والمنهج المتقدم وأي قيود موجودة أضافها المحاسب الجنائي.
		0.457		إجراء التحريات اللازمة للتأكد من وجود أو عدم وجود غش.
		0.418		المراجعة التفاعلية لتجميع الأدلة اللازمة لتأييد

الحد من ممارسات غسل الأموال	الآليات	الأساليب	الإجراءات	فقرات أبعاد الدراسة
				الدعاوي القضائية.
		0.551		المراجعة البعدية لفحص وتقييم الرقابة الداخلية.
		0.579		المراجعة التشريعية للتأكد من حماية الأصول والموارد المختلفة.
		0.623		مراجعة الالتزام المنظم للتأكد من مدى التزام الوحدات بالقوانين والأحكام والتشريعات.
		0.413		مراجعة الأداء التشخيصية لإجراء الفحوص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش.
	0.422			المهارات والقدرات والمعارف المتخصصة في فحص وتقليل حالات الغش.
	0.668			المهارات والقدرات والمعارف اللازمة للتعامل مع الأساليب الاحتيالية للفساد.
	0.770			تكنولوجيا المعلومات لمكافحة حالات الغش والفساد.
	0.700			المهارات التفاوضية لحل النزاعات الجنائية المتعلقة بحالات الغش.
	0.622			فحص جرائم قرصنة الانترنت وجرائم غسل الأموال.
	0.676			وضع آليات لتحديد مقدار الخسائر والأضرار الاقتصادية المحتملة.
0.361				التأكد من وجود سياسات مكتوبة لكشف حالات الاشتباه في ممارسات غسل الأموال.
0.596				التحقق من وجود قسم للمراجعة بالمنشآت يقوم بتقييم سياسات المنشأة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.
0.554				دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية المتصلة بالحد من ممارسات غسل الأموال.
0.698				تقييم مدى كفاية سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال.
0.413				إجراء مراجعة تفصيلية للمعاملات المتصلة بدول لا يوجد بها نظام لمكافحة غسل الأموال أو تشتهر بتصنيع المخدرات والاتجار بها.
0.427				الفحص الدقيق للمعاملات المعقدة والتي لا

الحد من ممارسات غسل الأموال	الآليات	الأساليب	الإجراءات	فقرات أبعاد الدراسة
				تظهر أنها ذات جدوى اقتصادية.
0.637				التحري عن الأشخاص الحاصلين على قروض بضمان ودائع لدى مؤسسات مالية موجودة بدول تشتهر بالأنشطة الإجرامية.
0.793				التحري عن الأشخاص الذين يقومون بفتح حسابات بأسماء شركات يشتهر أنها وهمية.

ومن الجدول السابق نلاحظ أن جميع فقرات أبعاد الدراسة قد تحصلت على قيمة أعلى من 0.30، مما يشير إلى أن درجة الاتساق الداخلي لها مقبول، ويمكن الاعتماد عليها.

### 3.5 صلاحية نموذج الدراسة:

لغرض التحقق من صلاحية نموذج الدراسة، استخدمت الدراسة التحليل العاملي التوكيدي (Conformity factor analysis) CFA). تشير النتائج الأولية إلى أن النموذج يحتاج إلى مزيد من التحسين. وقد تم العمل على تحسين النموذج من خلال ربط الفقرات داخل البعد الواحد باستخدام أخطاء القياس ذات الصلة. في التحليل العاملي التوكيدي حققت فقرات الاستبانة SL (Standardized Loading) أعلى من 0.60 مما يحقق صدق تلازمي CV (convergent validity) مقبول للبيانات. كما تم قياس متوسط التباين المتوقع AVE (Average variance expected)، والذي يُشير إلى متوسط التباين لتحميل العناصر الكامنة، وقد أظهرت نتائج AVE الصدق التلازمي لنموذج الدراسة، حيث أن كافة أبعاد الدراسة حققت قيمة أعلى من 0.5 وهي القيمة الموصى بها. إضافةً إلى ما سبق تم اختبار الثبات المركب (Composite Reliability) لقياس الاتساق الداخلي للعوامل الكامنة، وفقاً لآراء Nunnally and

Bernstein (1994). ونتائج الاختبار بينت أن جميع أبعاد الدراسة حققت ثبات مركب

جيد حيث فاقت (0.7). الجدول رقم (7) التالي يوضح الاختبارات السابقة.

جدول رقم (7): قيم التحميل ومتوسط التباين المتوقع والثبات المركب

CR	$\sqrt{AVE}$	AVE	التحميل	الفقرة	أبعاد الدراسة
0.830	0.744	0.554	0.660	1	الإجراءات
			0.704	2	
			0.665	3	
			0.921	4	
0.842	0.687	0.472	0.771	1	الأساليب
			0.633	2	
			0.726	3	
			0.639	4	
			0.728	5	
			0.614	6	
0.884	0.750	0.563	0.612	1	الآليات
			0.815	2	
			0.689	3	
			0.822	4	
			0.797	5	
			0.745	6	
0.890	0.710	0.504	0.737	1	الحد من ممارسات غسل الأموال
			0.733	2	
			0.711	3	
			0.754	4	
			0.787	5	
			0.641	6	
			0.643	7	
			0.665	8	

من الجدول رقم (7) نجد أن جميع النتائج تؤكد بشكلٍ كبير على صدق التمايز

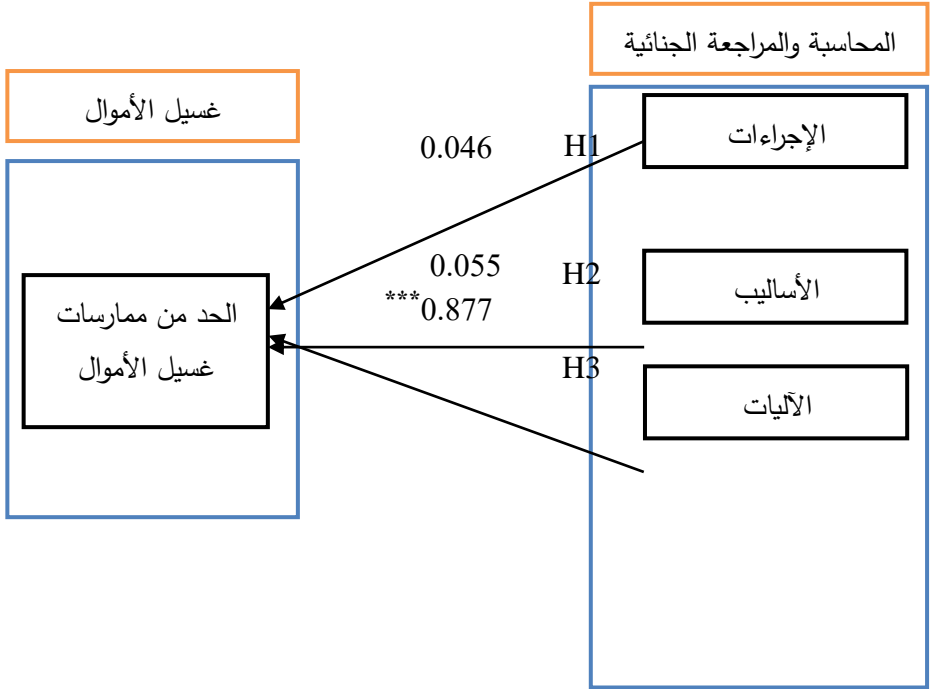
والتلازم لمقياس الدراسة.

## 4.5 اختبار فرضيات الدراسة:

اعتمدت الدراسة أسلوب نمذجة المعادلات البنائية SEM (Structural Equating Modelling) باستخدام Amos V26 لاختبار فرضيات الدراسة. وبالتحديد أستخدم أسلوب تحليل المسار، لما يتمتع به هذا الأسلوب من عدة مزايا تتناسب مع طبيعة الدراسة، (Barbara and Linda, 1996). كما أن تحليل المسار يستخدم فيما يماثل تحليل الانحدار المتعدد، حيث يعتبر الأول امتداد للأخير، غير أن تحليل المسار أكثر فعالية حيث أنه يأخذ في الاعتبار نمذجة التفاعلات بين المتغيرات، عدم الخطية، والارتباط الخطي المزوج بين المتغيرات المستقلة.

وكما هو مبين في الشكل رقم (2)، فقد افترضت الدراسة من خلال H1 أن لإجراءات المحاسبة والمراجعة الجنائية أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال في الدولة الليبية. ومن خلال H2 أيضاً أن لأساليب المحاسبة والمراجعة الجنائية أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال في الدولة الليبية. نتائج نمذجة المعادلة البنائية SEM تتعارض مع هذه التوقعات، حيث أظهرت النتائج أن هذين الأثرين ليسا ذو علاقة إحصائية H1 ( $\beta = 0.046$ ). H2 ( $\beta = 0.055$ )، مما يعني عدم قبول الفرضية الأولى والثانية H1, H2. من ناحية أخرى، تنص الفرضية الثالثة H3 على أن لآليات المحاسبة والمراجعة الجنائية أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال في الدولة الليبية. نتائج نمذجة المعادلات البنائية SEM تدعم هذه الفرضية، وتؤيد أن لآليات المحاسبة والمراجعة الجنائية فاعلية قوية في الحد من ممارسات غسيل الأموال في البيئة الليبية ( $\beta = 0.877$ ).

شكل رقم (2): نتائج نمذجة المعادلات SEM لنموذج الدراسة



\*\*\* = ذو دلالة إحصائية

## 6. مناقشة النتائج:

كما ذكر في المقدمة، فإن الدراسة الحالية تبحث عن أثار إجراءات وأساليب وآليات المحاسبة والمراجعة الجنائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال في الدولة الليبية، من خلال قياس أثر: إجراءات، أساليب، وآليات المحاسبة والمراجعة الجنائية على الحد من ممارسات غسيل الأموال. وكما أُستعرض سابقاً، فقد ركزت الدراسات السابقة على معالجة هذه الإشكالية بطريقة نظرية ووصفية، دون توضيح تفصيلي لأثر

المحاسبة والمراجعة الجنائية على الحد من ممارسات غسيل الأموال، وإن لهذه الدراسة دور في سد هذا الفراغ من خلال النموذج الذي تم تطويره.

تشير نتائج الدراسة الحالية إلى أن ليس لإجراءات وأساليب المحاسبة والمراجعة الجنائية أثر في الحد من ممارسات غسيل الأموال في الدولة الليبية، أي أن الإجراءات والأساليب المستخدمة في ليبيا ليست ذات فاعلية في الحد من ممارسات غسيل الأموال. وقد تعزى هذه النتائج إلى أن إجراءات وأساليب المحاسبة والمراجعة الجنائية في ليبيا غير مطبقة بشكل مباشر، حيث لا توجد قوانين مفعلة لتحديد عمل ومهام وواجبات المحاسب الجنائي في الدولة الليبية. ناهيك على أن الوعي بأهمية المحاسبة والمراجعة الجنائية في ليبيا يعتبر ضعيف جداً، حيث حتى لحظة كتابة هذه السطور لا يوجد اهتمام واضح بإدراج مقرر المحاسبة الجنائية ضمن مقررات المحاسبة سواءً في مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا، على الرغم من أن العديد من الدراسات المحلية خلصت توصيتها إلى ذلك (مثل: قمبر، 2014؛ العرفي، 2018).

ومن الجانب الآخر، فقد أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن آليات المحاسبة والمراجعة الجنائية تؤثر على الحد من ممارسات غسيل الأموال، وقد جاء هذا التأثير بشكل كبير. هذه النتيجة تتوافق مع العديد من الدراسات السابقة كدراسة أحمد (2013) وسعودي (2015) حيث أظهرت الدراسات السابقة أن آليات المحاسبة والمراجعة الجنائية تلعب دوراً كبيراً في الحد من ممارسات غسيل الأموال من خلال امتلاك المحاسبين الجنائيين لمهارات التحقيق والتحري، بالإضافة إلى الخبرة الكافية في مجال المحاسبة والمراجعة والقانون.

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، تستخلص الدراسة جُملة من التوصيات التي يمكن أن يستفيد منها ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي وممارسات غسل الأموال، وهي كالآتي:

1. التركيز على تطبيق إجراءات وأساليب المحاسبة والمراجعة الجنائية لاحتواء عمليات غسل الأموال في مراحل مبكرة، عوضاً عن القيام بالتحقيق عن ممارسات غسل الأموال بعد حدوثها.
2. وضع ضوابط أكثر صرامة على العمليات المصرفية للحد من التلاعب وإيقاف الممارسات الخاطئة.
3. أهمية وجود أعين خفية رقابية لديوان المحاسبة الليبي داخل المصارف العاملة في ليبيا.
4. العمل على إصدار تشريعات وقوانين لتنظيم عمل مهنة المحاسبة الجنائية لما تشكله من أهمية.
5. العمل على تأسيس جمعية مهنية رسمية للمحاسبين الجنائيين في ليبيا، مع إصدار تراخيص لهم لمزاولة المهنة في كل من الشركات والمحاكم.
6. مساهمة مركز البحوث والدراسات بديوان المحاسبة الليبي في بحوث تشجع وتدعم البحث العلمي في مجال المحاسبة والمراجعة الجنائية لوضع حلول ومقترحات أكثر دقة وملائمة للدولة الليبية.
7. العمل على حث الجهات التعليمية بإدراج مادة المحاسبة والمراجعة الجنائية كمادة أساسية، وذلك في سبيل النهوض بالوعي بالمحاسبة الجنائية في ليبيا.
8. السعي نحو إضافة خدمة المحاسبة والمراجعة الجنائية ضمن نطاق الخدمات التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة في ليبيا.



9. محاولة الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في مواجهة عمليات غسل الأموال باستخدام المحاسبين الجنائيين.

## المراجع

- أحمد، عاطف محمد. (2013). دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تحليلية. مجلة بني سويف. 1 (2).
- إدريس، انصاف أحمد. (2019). دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية لعينة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية قطاع المصارف. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الدراسات العليا. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. السودان.
- أمين، دشتي خالد. (2018). دور المحاسبة القضائية وأساليبها في الحد من عمليات غسل الأموال والتهرب: دراسة استكشافية في عينة من مصارف أربيل. مجلة تكريت للإدارة والعلوم الاقتصادية. 2 (42).
- برزان، صبحية،، خلف، قيس. (2016). دور أساليب المحاسبة القضائية للحد من عمليات الغش والتلاعب. مجلة الإدارة والاقتصاد. 39 (108): 221-236.
- برغل، لينا مصطفى (2015) دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط. عمان. الأردن.
- البقاعين، نسرین عصام. (2015) أثر تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن عمليات الاحتيال والغش في القوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.

- جاسم، دنيا. (2019). استخدام المحاسبة القضائية وأثرها على الحوكمة المؤسسية للشركات العراقية: دراسة في الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية العراقية. مجلة جامعة بابل للعلوم التطبيقية. 27 (3): 238-255.
- الجبوري، نصيف،، الخالدي، صلاح. (2013). دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. 19 (70): 458-473.
- جديني، فتحي رشا. (2009). إمكانية استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال في القطاع المالي في سورية. اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- جميل، رافي. (2012). دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال: دراسة حالة مكتب التحقيقات الفدرالي. مجلة الإدارة والاقتصاد. 2 (93): 81-95.
- حامد، محجوب. (2017). مدى تطبيق المراجعة القضائية في فصل الدعاوي والمنازعات الخاصة بالمخالفات المالية في المحاكم السودانية: دراسة ميدانية استكشافية. مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية). 21 (2): 374-416.
- حجازي، عبد الفتاح. (2006). جريمة غسل الأموال بين الوسائط الإلكترونية ونصوص التشريع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- خليفة، علي. (2017). دور المراجعة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية في منظمات الأعمال: دراسة ميدانية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. 54 (2).

- خليل، علي. (2017). تطوير دور المراجعة القضائية لمواجهة الغش والاحتيال والفساد المالي بمنظمات الأعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية. مجلة المراجعة والمحاسبة. 5 (1): 196-214.
- ديوان المحاسبة الليبي. (2017). التقرير العام لسنة 2017. طرابلس، ليبيا.
- رشيد، زياد، وعبد القادر، عبد القادر. (2016). دراسة تحليلية لظاهرة غسل الأموال: مع إشارة خاصة للعراق. وزارة المالية بالعراق، الدائرة الاقتصادية.
- رمضان، مريم محمد. (2010). مدى توفر المقومات الأساسية للمراجع الخارجي الليبي للعمل كمحاسب ومراجع جنائي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، بنغازي / ليبيا.
- سعودي، سامح. (2015). دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسل الأموال. مجلة الفكر المحاسبي. 19 (4): 755-793.
- سلامة، محمد. (2013). عمليات وجرائم غسل الأموال إلكترونياً وأثرها على الأزمة الاقتصادية العالمية ومسؤولية البنوك والمصارف. مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية. مصر.
- السيسي، نجوى أحمد. (2006). دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. 1: 33-84.
- شعبان، إنعام عثمان. (2016). مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق المحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- صابر، عباسي،، وأحمد، برير. (2017). تشخيص العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للمحاسبة وظاهرة غسل الأموال في المؤسسة الاقتصادية: دراسة مقارنة بين تجربة تركيا والجزائر. ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة: مقاربات علمية وعملية 24 و25 أكتوبر 2017، جامعة العربي بن ميدي - أم البواقي، الجزائر.
- صالح، رضا إبراهيم. (2003). تحليل سلوك الإدارة العليا في اختيار السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. العدد: 2.
- صالح، منال. (2016). استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الابداعية وتأثيرها على القوائم المالية. مجلة الدنانير. 1 (8): 581-610.
- صيام، وليد،، عبدالله، منى. (2019). أثر تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين. المجلة الدولية للاقتصاد والإدارة. 7 (2): 200-225.
- عبدالحق، طويل. (2017). دور الخبرة في الإثبات الجنائي. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة.
- عبيد، قيصر،، وعلي، أحمد. (2014). دور المدقق الخارجي في ظل التحديات المعاصرة في الحد من ظاهرة غسل الأموال: دراسة تطبيقية واستطلاعية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. 7 (30).
- العرفي، فتحي موسى. (2018). مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية بأهمية المحاسبة الجنائية وضرورة إضافتها لمناهج التعليم العالي: دراسة ميدانية على

أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية بالمنطق الشرقية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الاقتصاد. جامعة بنغازي. ليبيا.

- القانون الليبي رقم (2) لسنة 2005 بشأن مكافحة غسل الأموال.

- قرقاب، رضا. (2019). دور ديوان المحاسبة في مكافحة جرائم غسل الأموال. مجلة الرقابة المالية. العدد 4: 10-19.

- قمبر، جميلة سعيد. (2014). قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية. المجلة الجامعة. 16 (1): 213-242.

- قمبر، جميلة سعيد. (2020). مساهمة المحاسبين الجنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية: دراسة تطبيقية في مصرف الجمهورية. المجلة الجامعة. 22 (1): 91 - 126.

- قمبر، جميلة. (2017). إمكانية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية لمكافحة الفساد المالي: دراسة تحليلية لأراء عينة من الأكاديميين والمحاسبين ومراجعي الحسابات القانونية بمدينة الزاوية. مجلة جامعة صبراتة العلمية. (2): 7-40.

- الكبسي، عبد الستار. (2016). دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. 12 (1): 1-29.

- لطفي، أمين السيد. (2005). مراجعة وتدقيق نظم المعلومات. الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

- مسعود، أحمد بشير. (2015). مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية: دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة صبراتة / ليبيا.

- الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل المالي: [www.faft.gafi.org](http://www.faft.gafi.org)

- هاشم، حسام،، وسعيد، هيثم،، وداود، اخلاص. (2018). فاعلية اجراءات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي والإداري: دراسة استطلاعية. مجلة الإدارة والاقتصاد. 41 (117): 271-257.
- الوكيل، حسام السعيد. (2018). مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة غسيل الأموال في البيئة المصرية: دراسة ميدانية. مجلة الفكر المحاسبي. 22 (6): 252-165.
- Barbara G. G., and Linda S. (1996). Fidel, Using Multivariate Statistic, Third Edition, Harper Collins College Publishers, USA.
- Bowling, A. (2009). Research Methods in Health. Investigating Health and Health Services. Buckingham: Open University Press.
- Cronbach, L. (1970). essentials of psychological testing. New York: Harper & Row Publishers, Inc.
- Crumbley, D. (2002). Forensic Accounting: A new Growth Area in accounting. The Ohio CPA Journal. Ohio society of certified public accountants.
- Crumbley.L, (2009). Forensic Accounting: Strategies for Detecting and Controlling Fraud, Intermediate.
- Elseed, A., Ahmed, S., (2019). Practicing Forensic Accounting Profession in Sudan and its Role in Reducing the Phenomena of Financial Corruption: Field Study on Sample of Sudanese Business Institutions. International Journal of Innovative Science and Research Technology. 4 (12): 916-927.
- Elseed, A., Ahmed, S., (2019). Practicing Forensic Accounting Profession in Sudan and its Role in Reducing the Phenomena of Financial Corruptio: Field Study on Sample of Sudanese Business Institutions. 4 (12): 916 – 927.
- Hair, J. F., Black, W., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). Multivariate data analysis: A global perspective (7 ed.). New Jersey: Pearson.

- Hossain, D. (2020). Awareness towards forensic accounting and what non-accounting experts need to know. *International journal of science and business*. 4 (4): 128-143.
- Joy, E., Alexandra, A. (2020). Forensic accounting and fraud detection in public and private sectors in abuja metropolis, Nigeria. *International Scholars Journal off Arts Social Science Research*. 2 (4): 60-68.
- Kergcie, R.& Morgan, D. W.,(1970), "determining sample size for research activities", *educational and psychological measurement*, vol. 30, pp. 607-610.
- Kline R. (2011). *Principles and practice of structural equation modeling (3<sup>rd</sup> Edition)*. New York: Guilford Press.
- Maharaj, G. (2020). *Accounting and money laundering*. Unpublished Ph.D. thesis. York university toronto, Ontario.
- Nikkel, B. (2020). *Fintech forensics: Criminal investigation and digital evidence in financial technologies*. *Forensic Science International: Digital Investigation*: <https://doi.org/10.1016/j.fsidi.2020.200908>
- Nonye, A., & Okoli, B.E. (2015). Forensic Accounting as a veritable tool for efficient management of state owned public sectors in Ebonyi State: The Accounting Perspective. *British Journal of Education*, 3(8): 55-62.
- Nunnally, J. C. (1967). *Psychometric Theory*. New York: McGraw-Hill.
- Nunnally, J., & Bernstein, I. (1994). *Psychometric theory*. New York: McGraw Hill.
- Okafor, M.C., & Agbiogwo, A. A. (2016). Effects of forensic accounting skills on the management of bank fraud in Nigeria. *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, 4(6):70-80.
- Owojori, A, A., and Asaolu, T, O., (2009), "The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World", *European Journal of Scientific Research*. (29) 2: 183- 187.
- Pranathi, K., UdayaSree, C., (2020). A study on challenges and prospects of forensic accounting in India. *UGC Care Journal*. 40 (40): 926-936.



- Rasey, M., (2009). History of forensic accounting, Available online at: [www.ehow.com](http://www.ehow.com)
- Rezaee, Z., Lo, D., Ha, M., Suen, A. (2016). Forensic Accounting Education and Practice: Insights from China. Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol. 8: Is.
- Saleh, S., Azhra, Z., Azeez, B. (2020). The effect of forensic accounting techniques and skills on detecting and combating financial corruption. Qalaai zanistscientific journal. 5 (1): 329-352.
- UNODC. (2011). Estimating illicit financial flows resulting from drug trafficking and other transnational organized crimes.
- UNODC. (2017). World Drug Report-part 5.
- Zysman.B., (2001). Forensic Accounting, FORENSIC ACCOUNTING EMYSTIFIED.